

إخفاقات اليمن المتكررة

د. عبد الخالق عبدالله xx

المشهد اليمني محزن كل الحزن، وبأس كل البؤس واليمن يتجه من سيئ إلى أسوأ، ومن إخفاق كبير إلى إخفاق أكبر، ولا يوجد في الأفق القريب بادرة أمل أن هذا البلد العربي الذي تحول إلى كومة من الأزمات السياسية المستعصية والمشكلات التنموية والمعيشية المعقدة، سيتمكن من تجاوز ركوده الاقتصادي الحاد، وعدم استقراره السياسي الزمن، بل إن معظم المؤشرات الحيوية تدل على أن اليمن يتراجع مع مطلع كل يوم جديد، ويوشك أن يتحول من دولة هشة، واقتصاد أكثر هشاشة إلى قائمة الدول العاجزة والفاشلة التي لا تستطيع أن تقدم الحد الأدنى من الحياة الآمنة والكرامة والخدمات الإنسانية الضرورية لشعبها.

اليمن هو اليوم أكثر فقراً مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، وتراجع تنموياً نصف قرن إلى الوراء، أما معاناة شعبه فقد ازدادت حدة بشكل ملحوظ خلال الـ ٣١ سنة الأخيرة من حكم الفرد الواحد والحزب الواحد. وحدها الحكومة اليمنية الفاشلة والنخبة السياسية الفاسدة تتحمل مسؤولية هذا التراجع الشنيع في الأداء التنموي وعدم الاستقرار السياسي والتمزق المجتمعي والقبلي في اليمن الذي تحول أخيراً من عبء استراتيجي ضخم إلى عبء استراتيجي أضخم لدول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي.

لا يمكن لليمن أن يعيش طويلاً عالية على الدول المجاورة ويستجدي الهبات والمساعدات في المؤتمرات الدولية التي عقدت آخر اجتماع لها في الرياض خلال الأسبوع الماضي، كما لا يمكن لحكومته أن تتخلى عن واجباتها ومسؤولياتها، ونضحي بوحدتها، وتتغمس في فسادها، وتحول اليمن إلى أرض خصبة لانتشار العنف والتشدد والإرهاب العابر للحدود، ولا ينبغي أن يسمح لها أن تتاجر طويلاً بمعاناة الشعب اليمني الذي بلغ بؤسه الحدود القصوى للبؤس الإنساني.

بعد نحو عقدين من إنتاج وتصدير النفط يبدو اليمن مجهداً تنموياً أكثر مما كان عليه قبل اكتشاف النفط. لقد أصبح النفط على وشك الانتهاء ولم يتقدم اليمن خطوة واحدة إلى الأمام في سلم النمو

والتنمية، فمعدل الأمية في اليمن هو من أعلى المعدلات في العالم، وهو من أكثر الدول العربية فقراً، حيث يعيش نحو نصف شعبه الباطل عدده ٢٤ مليون نسمة تحت خط الفقر، أما نسبة البطالة بين القوى العاملة اليمنية فتتراوح بين ٢٥ إلى ٣٧٪ وهي أعلى نسبة بطالة في الوطن العربي، وتتركز بشكل خاص بين خريجي الجامعات، حيث يوجد ٣٥٠ ألف خريج جامعي عاطل عن العمل والعدد في تزايد مستمر وسيصل إلى نصف مليون بحلول عام ٢٠١٥.

الثروة النفطية جاءت وحدها وتذهب وتستهلك قريباً، والموارد اليمنية الشحيحة تتعرض للنهب ليلياً ونهاراً، والمساعدات الخارجية مهما تضاعفت لن تسهم كثيراً في خروج اليمن من نفقه التنموي المظلم، خصوصاً أن التقارير الدولية تصنف اليمن كأكثر الدول فساداً، وتضعه ضمن أكثر الدول إنفاقاً على التسلح في العالم.

والأدهى من ذلك أن وحدة اليمن الذي دفع الشعب اليمني ثمناً بشرياً ومادياً باهظاً لتحقيقها أصبحت مهددة، كما أصبح الانقسام السياسي وارداً بعد أن فقدت قطاعات واسعة من الشعب اليمني في الجنوب الثقة باليمن الموحد الذي كان أحد أهم إنجازات سياسي تحقق خلال ربع القرن الأخير.

كذلك انتكست الديمقراطية اليمنية التي كانت عند لحظة ولادتها قبل نحو عقدين مثاراً للإعجاب، فقد تم تفرغ الديمقراطية من مضمونها وجبرت من أجل تكريس النزعة القبلية المتحكمة بالمجتمع اليمني، كذلك وبعد أكثر من نصف قرن من إلغاء الملكية أصبح اليمن أكثر ملكية من الملكيات الوراثية المجاورة، فهناك رئيس منتخب في اليمن يحكم منذ ثلاثة عقود متواصلة وربما يستمر في الحكم مدى الحياة ويتحلى بكل مواصفات امتيازات الملوك، ويوشك أن يورث الحكم لأحد أبنائه كما يفعل الملوك.

اليمن هو اليوم أبعد ما يكون عن الديمقراطية والوحدة والتنمية والثورة، وهي أبرز شعارات النظام السياسي الحاكم الذي فقد صلاحيته باعتراف النخبة السياسية المحيطة به، والمؤسف أنه بدلا من أن تطرح هذه النخبة السياسية التي تم إفسادها

بعمق سؤال: أين يكمن الخلل؟ ومن يتحمل مسؤولية البؤس والفقر والانقسام؟ يأتي هذا النظام وبهذا السجل التنموي والسياسي الفاضح ليطلب الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

لقد قدمت دول مجلس التعاون مجتمعة مساعدات مالية وفنية سخية ما بعدها سقاء لليمن، ولا شك أن هذه المساعدات ستستمر وليس من الوارد أن تتخلى هذه الدول عن دعم اليمن في أي وقت من الأوقات، فقد وقفت هذه الدول مع اليمن وستقف معه في السراء والضراء، لكن هناك حد وحدود لما يمكن لدول الجوار القيام به لمساعدات اليمن الذي لا يود أن يساعده نفسه ويتحمل مسؤوليات إخفاقاته السياسية والتنموية المتكررة.

لقد تجاوزت دول مجلس التعاون أخطاء اليمن الكثيرة وتناست زلاته العديدة بما في ذلك وقوفه اللاأخلاقي مع صدام حسين في غزوه غير المبرر للكويت عام ١٩٩١. واتخذت هذه الدول قراراً استراتيجياً ومبدئياً بإشراكه في عدد من المؤسسات الخليجية، لكن رهان اليمن على الانضمام الوثيق إلى المجلس هو رهان خاسر، وتفاؤله الشديد بأنه سيكون جزءاً من المنظومة الخليجية في غير محله وعليه أن يعيد حساباته لأنه غير مستعد حالياً لتحمل التزاماته، ومن الخطأ الاعتقاد، يمينا وخليجياً، أن الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي سيكون كافياً وكفيلاً بحل أزمت اليمن الداخلية المستعصية التي تزداد استعصاء يوماً بعد يوم.

اليمن عزيز على دول مجلس التعاون بأكثر مما يتصور نفسه، لكن الخلل يكمن في الداخل اليمني وليس في الخارج، والمشكلة الحقيقية تكمن في قلبه وليس في جواره، والمطلوب مشروع وطني إصلاحية توفيق جاد يوقف إخفاقات اليمن المتكررة، ويعيد له عافيته وللشعب اليمني حيويته ويبعده عن شبح الحرب الأهلية ويمنع تحوله إلى دولة فاشلة في محيط جغرافي مليء بالدول المزدهرة.

• نشر في عدد من الصحف الخليجية
xx باحث وأكاديمي إماراتي
abdulhaleq@gmail.com

عدن وأخطار العشوائيات...؟

إن البناء العشوائي هو تقيض التخطيط الحضري تماماً، فالتخطيط الحضري جاء لكي يخدم حياة البشر بشكل منظم ومتناسق، حضارياً وجمالياً، فمن خلاله - أي التخطيط الحضري - يتم توزيع الأراضي المخصصة للإعمار السكني، ويتم ذلك ضمن مخطط تحدد فيه أراضي البناء وأراضي الطرقات والمتنفسات، وأيضاً يتم فيه تحديد أراض يتم فيه تحديد أراض للتشجير وأماكن لوقوف السيارات. إضافة إلى تخصيص فراغات مرور تيار الهواء؛ لكي يعيش الساكنون داخل هذا الحي أجواء هادئة وصحية.. وهكذا بالنسبة للمخططات الأخرى كمخطط الأحياء التجارية، ومخطط المدن الصناعية التي عادة ما تكون بعيدة عن الوحدات السكنية. وهناك أيضاً مخططات للمدن والقرى السياحية ومتزهات للأسر تدخل ضمنها مخططات لألعاب الأطفال، لكن ما حصل محافظة عدن منذ عام ١٩٩٠م وحتى يومنا هذا هو أنه قد تم خلط الحابل بالنابل، وطغت العشوائية على كل شيء، وحولت عدن إلى قرية كبيرة!! بعد أن كان يضرب بها المثل في التخطيط الحضري على مستوى الجزيرة والخليج أيام الانجليز - الله يذكرهم بالخير!!

فإن البناء العشوائي الذي تئن منه محافظة عدن في الوقت الراهن، سببه الأول والأخير السلطات التي تعاقبت على المحافظة منذ مطلع التسعينات وحتى يومنا هذا.. ولا ننسى مناخ الفساد الذي نعيشه والمتغلغل داخل أجهزة الدولة!! لهذا من المؤكد أن السلطة الحالية للمحافظة ستواجه مع مشكلة العشوائية صعوبات كبيرة، وهذا ما يتطلب من الجميع الوقوف إلى جانبهم على كافة المستويات الشعبية والرسمية.

ويأتي في مقدمة ذلك المجالس المحلية في المديرية والصحافة بشكل عام، الحكومية والأهلية والحزبية، فدور الصحافة في توعية المواطنين بأهمية التخطيط الحضري لصالح المواطن، والتنبيه إلى الأخطار التي سيحتملها المواطن من البناء العشوائي إذا ما حدثت - لا سمح الله - كوارث طبيعية أو حرائق، وها هي مدينة عدن اليوم تعيش آثار سلبية كبيرة جراء هطول الأمطار قبل أيام.. خاصة ما ظهر من خلل كبير وخطير في تنفيذ الطرقات بدون وجود منافذ للمياه التي يحتاجها متطلبات التخطيط الحضري.

ولكي يعاد لعدن وجهها الحضاري الذي شوته العشوائية، التي طالت كل شيء فيها، يجب أن تقوم السلطة بشن حملة واسعة ضد البناء العشوائي، ومحكمة الفاسدين المتسببين في مقاولات الطرقات التي أظهرت الأمطار اختلالات كبيرة وخطيرة في تنفيذها، إضافة إلى شن حملة ضد البناء الذي يلبث البيئته مثل محطة الملاح التي عارضتها كل الجهات.. فهذه المحطة بنيت داخل مخطط المؤسسة العامة للملح، ووجودها مثل تحدياً صارخاً للنظام والقانون، فيجب أن يزال هذا البناء، إضافة إلى ذلك يجب أن تطال هذه العشوائية الباعة المتجولين في الأرصفة والشوارع والأزقة داخل المدن في المحافظة، فهذا الوضع يمثل بالنسبة للمدينة قمة العشوائية، ومطلوب من المجلس المحلي أن يوجد لهم أسواقاً شعبية مثلما هو حاصل في جميع العواصم العربية..

في الأخير يبدو أن ما حدث لمدينة عدن من تدمير تجاه التخطيط الحضري يعود السبب في الأول والأخير إلى الفساد المالي والإداري الذي يتغلغل في الأجهزة الحكومية... وهناك مفارقة قريبة إذا ما أخذنا بالمقارنة بين البنية التحتية للعاصمة السياسية صنعاء التي تقام فيه جسور تنفذ من قبل شركات أجنبية.. بينما طرقات عدن يتم تنفيذها من قبل مقاولين محليين لا يفهمون شيئاً في تنفيذ الطرقات بما يتناسب مع التخطيط الحضري.. حتى أن الناس في عدن صاروا يطلقون على طرقات عدن بمشاريع (الويفر)، حيث إن الطريق يتم تعبيده في بداية العام وبعد مرور ستة أشهر يتم ترميمه..

على ماذا تختلفون؟

منصور عبد الله الصبيحي

ومتنمر على القانون واسترداد المظالم لأهلها.

أليس من حق أطفالنا بمستقبل آمن ومستقر..

يا من وضع نفسه على مسؤولية هذا البلد انظروا إلى أطفالنا كما تنظرون إلى أطفالكم وإلى حياتنا البائسة كما تعيشون حياتكم المرفهة، فالوطن والمواطن "القلبان" من يدفعا فاتورة هذا الخراب والظلم والتمييز.

أعلموا أيها القادة والمسؤولون بأن الله استخلفكم على هذه الأرض وأنكم مسؤولون أمامه عن كل تكبائنا ومأسينا وعن كل مواطن لا يجد كسرة خبز يشبع جوعه وجوع أطفاله، وعن فجائع الشربع وأهات اليتامى واستغاثات وطن بأكمله من جرم ما يصنع به كل يوم..

لقد ישنا حتى من قيامكم بمهامكم الوطنية وواجبكم الإنساني، فلم تقفوا وقفة واحدة أمام تاجر جشع يبطلش بحياة اليمانيين، برفعه للأسعار وبيعه للبيضات الفاسدة والمهربة، فهل سنأمل فيكم استرداد الحياة الكريمة للمواطن إذا كان المواطن يرى بأن ما فيا الفساد تقفح سواقي الفساد إلى المستقبل علانية دون أن يطالهم قانون أو يضعون اعتبار لدولة..

والسؤال الذي يطرح نفسه، إذا كانت أوضاعنا بهذا السوء وتيرة الانهيار للوطن تتزايد ولم يبق سوى أن يدفننا ركام الانهيار وما زالت النخبة في بلادنا ترفض حتى قيام حوار لأجل الوطن، فعلى ماذا يختلفون، وعلى ماذا يتصارعون؟! فهلا كمننا صوت العقل والمنطق وأنقذنا أنفسنا قبل إنقاذ وطننا وتركتنا خلفاتنا جانباً وقدنا من جديد السفينة إلى بر الأمان؟!!

إن المتأمل للأحداث الجارية والمتسارعة التي تمر بها بلادنا سيتيقن بأننا نحن اليمانيين نغرق في مستنقع قدر، اختلطت أحواله بقاذورات الصراعات والحروب والفتن وأوبئة الفساد المتناثرة بكامل أرجاء الوطن، أرضاً وإنساناً، غرق الجميع في بحيرات المستنقع الكبير الذي أخذت مساحته تنتسع يوماً بعد يوم حتى ضاقت به البلاد.. والشيء العجيب أن تستفحل معضلة اليمن، وتزداد مشاكلها وأزماتها وتتعدد خيوط الحياة، ويرتج الجميع من مخارج المستنقع الخائفة دون إحساس بموت الحياة ونهاية الوطن.. فهل تصحو ضمائر قادتنا ورموزنا الوطنية وتعير هذا الوطن المهالك بعضاً من العطاء وتهب إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه.. على الأقل يجتمعون ولو مرة واحدة على طاولة حوار صادق يتفقون فيه على ضرورة إيجاد المخرج للوطن من نفقه المظلم..

عادة ما نسمع ضجيج الجميع يدعون بأنهم يعملون من أجل الوطن؟ والحقيقة تقول إن الوطن بواد وهم بواد آخر، فلو كان الأمر كذلك لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه من مأس وانهيارات ولكان الوطن بخير، بل إن واقع الحال يقول بأن اليمن أصبحت أرضاً ومرتعاً لمافيا الفساد الوطني وتجار الحروب وقانون قوة المنتفعين، يعيشون في الأرض والبشر فساداً، لا هم لهم سوى انتفاخ كروشهم وأرصدتهم وثرانهم الفاحش على حساب أقوات البسطاء وكرامة الوطن!!

فهم يتلذذون لمآسينا، ويشبعون من جوعنا، ويرقصون فوق دماننا.. إذن أين من يدعي الوطنية من هؤلاء، ولماذا لا يتوقف عيبتهم، ومن سيوقفهم عند حددهم؟ ويعيد للدولة ومؤسساتها وسلطاتها هيبتها للضرب من حديد على كل خارج

الروح المدنية



عبد العالم عبد الجليل

الروح المدنية تومى إلى أن ثمة مبادئ وقيماً إنسانية ووطنية سامية، وبالتحديد ظهر هذا المفهوم - أي مفهوم الروح المدنية - ليبر عن قيمة إنسانية عالية هي قيمة التسامح السياسي داخل المجتمع المدني، وقد حظي هذا المفهوم كأحد مقومات المجتمع المدني.. فقد نظر الكثير لهذا المفهوم منهم "أروين"، حيث أقر له مقالاً بالاسم ذاته.. واعتبره سيلز من أهم فضائل المجتمع المدني، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى أواخر القرن الثامن عشر كان هناك خلط وتداخل بين مفهوم الحضارة والروح المدنية، إذ كان الكتاب الانجليز يستخدمونها للدلالة على مفهوم واحد وهو المجتمع المتمدن والمتحضر والذي هو على نقيض المجتمع البربري المهجى.

فالروح المدنية هي التي تحول المجتمع من حالة الهمجية إلى حالة التحضر وهي تعني في المقام الأخير احترام مشاعر الآخرين الشركاء في الوطن.

عرّف أيضاً "أروين" "الروح المدنية" بأنها الاحترام الأصل لحقوق وكرامة كل الشركاء والزلاء في المجتمع. وعلى الرغم من الإقرار أن لكل فرد حياته الخاصة فإن هناك جماعة واحدة تقوم على أساس المساواة في التمتع بالحقوق وأيضاً الاشتراك في مصلحة عامة وهي الحفاظ على هذه الجماعة وما يحكمها من قيم ومعايير.

المتأمل اليوم لواقعنا اليمني يلاحظ أن الروح المدنية غابت واختفت بسبب غياب المواطنة المتساوية والعدالة والحرية والنظام والقانون والأمن والشراكة الوطنية والسياسية والذي يعني في الأخير - هذا الغياب - غياب الدولة، غياب المجتمع المدني.. إذا كيف ستوجد بيئة وطنية تحتضن الروح المدنية في مجتمع يفترق إلى مقومات الحياة المدنية.. نعم لقد غابت الروح المدنية في سلوكنا وتصرفاتنا وفي تحملنا لمسؤولية هذا البلد وحضرت الروح القبلية.. الروح العصبية.. الروح النفعية المصلحية، وصرنا نعتمد على الحرب والعنف بدلاً من الحوار وعلى الخصومة والعداوة بدلاً من الشراكة، وتمت التضحية بالمصلحة العامة من أجل المصلحة الذاتية والمصلحة السلطوية.. لقد اختفى حب الوطن الذي يعد جوهر "الروح المدنية" وما يشهده الوطن اليوم هو نتيجة لهذه الأسباب، فهناك السلطة بتصرفاتها المعروفة والخالية من التسامح السياسي وانتهاكها لحقوق المواطنين وعدم قبولها بالأخر.. إننا بحاجة ماسة إلى غرس وتعزيز قيم الروح المدنية ولن يتأتى هذا إلا بإيجاد وطن يتسع لجميع أبنائه، تسوده المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق المواطنين وكرامتهم وإشاعة ثقافة التسامح السياسي والإقرار بحق الآخر والاعتراف به وهذا بدوره يجسد الروح المدنية.